ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الحرب مع إيران ونهاية عصر الهيمنة الأميركية

تكشف المواجهة الأمريكية مع إيران عن حدود القوة العسكرية لواشنطن، وتثير تساؤلات متزايدة بشأن مستقبل الهيمنة الأمريكية في نظام دولي يشهد تحولات متسارعة في موازين القوى.

تثير تداعيات العدوان الأمريكي والصهيوني على إيران تساؤلات جدية بشأن مستقبل مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، في ظل تصاعد مؤشرات التحول في موازين القوى العالمية ومواجهة واشنطن قيوداً متزايدة على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية. ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى المواجهة مع إيران باعتبارها أزمة أمنية إقليمية فحسب، بل ينبغي تناولها في سياق التحولات الأوسع في النظام العالمي والتحديات التي تواجه الهيمنة الأمريكية.

وأشار نيك دانفورث، في تحليل نشرته مجلة «فورين بوليسي» بعنوان «لا أحد لديه خطة للتراجع الأمريكي»، إلى أحد أبرز تحديات السياسة الخارجية الأمريكية، والمتمثل في افتقار واشنطن، رغم عقود من الهيمنة الدولية، إلى رؤية واضحة لموقعها في عالم المستقبل. ويرى الكاتب أن الهيمنة الأمريكية خلال القرن العشرين أسهمت في توسيع التجارة العالمية وزيادة ثروة الولايات المتحدة، لكنها اقترنت أيضاً بتدخلات عسكرية وحروب بالوكالة خلّفت تكاليف بشرية وسياسية باهظة على مجتمعات أخرى.

ويكشف هذا التحليل عن حقيقة أساسية، وهي أن الهيمنة الأمريكية استندت دائماً إلى مزيج من القوة الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والقدرة على صياغة القواعد الدولية. غير أن التغيرات العالمية جعلت الحفاظ على هذه الهيمنة، خلافاً لما كان عليه الحال في السابق، أمراً لم يعد مضموناً. وفي هذا السياق، تحولت المواجهة مع إيران إلى أحد الاختبارات المهمة لقدرة واشنطن على الحفاظ على مكانتها واستعادة مصداقية قوتها.

وهم النصر السريع وسوء حسابات واشنطن

من أبرز أبعاد المواجهة الأمريكية مع إيران الحسابات الأولية لواشنطن بشأن طبيعة هذه المواجهة وتداعياتها. ويبدو أن صناع القرار الأمريكيين، اعتماداً على التفوق التسليحي والتكنولوجي، توقعوا تحقيق أهدافهم خلال فترة قصيرة، ثم فرض واقع جديد على إيران بتكاليف محدودة. وقد استند هذا النهج



إلى تصور للقوة يعتبر التفوق العسكري مرادفاً للقدرة على حسم النتائج السياسية والاستراتيجية لأي مواجهة.

لكن تجربة هذه المواجهة أظهرت أن القدرة على توجيه ضربات عسكرية وتحقيق الأهداف السياسية أمران مختلفان إلى حد كبير. فالقوة العسكرية، رغم كونها أحد أهم مقومات القوة الوطنية، لا تستطيع بمفردها كسر الإرادة السياسية لدولة أو تحديد النتيجة النهائية للتطورات. وأظهرت إيران، من خلال مواصلة المقاومة والحفاظ على قدراتها على الرد، أن الحسابات القائمة على تحقيق نصر سريع ومنخفض التكلفة تواجه قيوداً جدية.

ومن هذا المنظور، لا تقتصر المشكلة بالنسبة إلى واشنطن على التكاليف العملياتية والعسكرية، بل تتمثل أيضاً في صعوبة تحويل المكاسب العسكرية إلى نتيجة سياسية مستدامة. فعندما لا تتحقق الأهداف الأولية، ويكتنف الغموض سبل الخروج من الأزمة، تتأثر مصداقية القرار الاستراتيجي وقدرة القوة الكبرى على الردع.

إيران تكشف حدود القوة الأمريكية

تكمن أهمية المواجهة مع إيران في أن تداعياتها لا تقتصر على الحدود الجغرافية للمنطقة. فقد سعت الولايات المتحدة خلال العقود الماضية إلى الحفاظ على دورها المحوري في المعادلات العالمية، مستندة إلى شبكة من الحلفاء والقواعد العسكرية والإمكانات الاقتصادية والتفوق التكنولوجي.

وقد أتاحت هذه الشبكة لواشنطن الحضور في مناطق مختلفة من العالم والتأثير في التطورات الأمنية والسياسية.

لكن أي إخفاق في توظيف هذه الإمكانات لتحقيق الأهداف المعلنة يثير تساؤلات بشأن فاعلية هذا النموذج من القوة. فقد يعيد حلفاء الولايات المتحدة النظر في مدى موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية، فيما قد يأخذ منافسوها هذه التطورات باعتبارها مؤشراً على حدود القوة الأمريكية عند صياغة حساباتهم الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، تكتسب التداعيات الاقتصادية أهمية خاصة؛ إذ إن اضطراب أمن الطاقة وارتفاع تكاليف النقل وحالة عدم اليقين في طرق التجارة يمكن أن تنقل آثار المواجهة إلى الاقتصاد العالمي. وتكتسب هذه المسألة أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لأن جانباً مهماً من هيمنتها التاريخية لم يستند إلى القوة العسكرية وحدها، بل إلى موقعها في الاقتصاد العالمي وقدرتها على الاستفادة من شبكات التجارة والاستثمار الدوليين.

ويؤكد نيك دانفورث في تحليله هذا الترابط، محذراً من أن تراجع القوة الأمريكية لا يعني بالضرورة انخفاض التكاليف العالمية لهذا التحول على المواطنين الأمريكيين. ففي عالم باتت فيه الاقتصادات وأمن الدول أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، يمكن أن ينعكس تراجع الاستقرار الدولي مباشرة على مستوى الرفاه والأمن داخل الولايات المتحدة.

نهاية مرحلة أم بداية نظام جديد؟

من المهم عدم الخلط بين تراجع الهيمنة الأمريكية وانهيار القوة الأمريكية بصورة فورية. فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك إمكانات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية وسياسية واسعة، ولم تظهر حتى الآن قوة واحدة قادرة على الحلول محلها في جميع مقومات القوة. لكن ثمة فرقاً جوهرياً بين امتلاك القوة والقدرة على تحويلها إلى نتائج سياسية مرغوبة.

ومن المرجح أن يتأثر النظام الدولي المقبل، أكثر من السابق، بتعدد مراكز القوة وتوازنات إقليمية وعالمية متباينة. وفي ظل هذه الظروف، ستتراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على الأطراف الأخرى، وستكون مضطرة إلى مراعاة قيود أكبر عند السعي إلى تحقيق أهدافها.

وقد تسهم المواجهة مع إيران في تسريع هذا المسار، بعدما أظهرت أن حتى القوة الكبرى لا تستطيع، في مواجهة دولة تمتلك قدرات دفاعية وجغرافية واستراتيجية مؤثرة، تحديد مسار الأحداث اعتماداً على تفوقها التسليحي وحده.

وفي نهاية المطاف، لعل أبرز تداعيات هذه المواجهة بالنسبة إلى الولايات المتحدة تتمثل في كشف الفجوة بين تصور واشنطن لقوتها والواقع الجديد للنظام الدولي. فقد دخلت الولايات المتحدة، عبر عدوانها على إيران، مساراً كان يفترض أن يؤدي إلى استعراض قوتها وترسيخ هيمنتها، غير أن استمرار المقاومة الإيرانية وعدم تحقيق الأهداف المعلنة بالسرعة المتوقعة زادا من التكاليف الاستراتيجية والسياسية لهذا القرار.

ولم يعد السؤال المطروح اليوم مقتصراً على كيفية إنهاء هذه المواجهة، بل يتجاوز ذلك إلى كيفية إدارة واشنطن لموقعها في عالم لم يعد خاضعاً لإرادة قوة واحدة كما كان في السابق. وربما تكمن أكبر مشكلة تواجه الولايات المتحدة، كما يحذر دانفورث، في أنها لا تملك خطة واضحة للتعامل مع مرحلة ما بعد الهيمنة العالمية. وقد حولت المواجهة مع إيران هذا التساؤل من نقاش نظري إلى تحدٍّ ملموس في السياسة الخارجية الأمريكية.

مهر

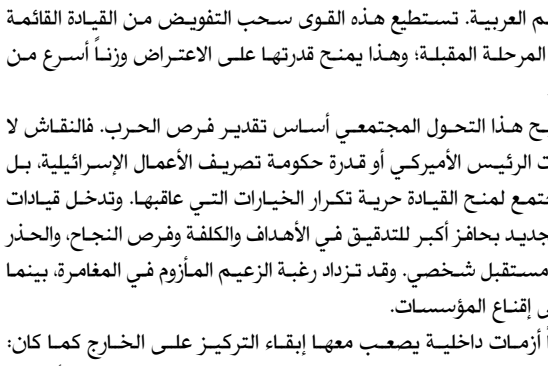
الحروب والانتخابات.. سحب التفويض من «الملكين»

ناصر قنديل

تختبر الانتخابات الإسرائيلية والأميركية زعامتين بنتا صورتهما على القدرة على تغيير التاريخ، واستندتا إلى تفويض واسع وبنية سياسية واجتماعية متماسكة، وحملتا مشروعين يتصلان بدور أميركا العالمي ودور "إسرائيل" الإقليمي. لذلك تتجاوز دلالة الاقتراع تبدّل المقاعد إلى مساءلة الوعد الذي قدّمه «الملكان» والنتائج التي تحققت باسمه. فالحروب تؤثر في الانتخابات عبر حصيلتها وكلفتها، ثم تعود الانتخابات لتغيّر البيئة التي تُتخذ فيها قرارات الحرب. وبين الاتجاهين يقع السؤال: هل تستطيع القيادة مواصلة إطلاق يدها بعدما يبدأ المجتمع بسحب التفويض الذي منحها إياه؟

دخل نتنياهو مرحلة الحروب مستنداً إلى أكثرية يمينية جمعت التيارات الدينية والقومية والاستيطانية حول مشروع للحسم بـ٦٨ مقعداً من أصل ١٢٠. وقدمت هذه القوى الحرب أداة لتحقيق حلم تاريخي، من إخضاع الفلسطينيين وفرض وقائع الأرض، إلى إعادة تشكيل المنطقة وإزالة القوى التي تعترض التفوق الإسرائيلي. ومع امتداد المواجهات ثلاثة أعوام، استمرّ طلب الثقة والصبر من المجتمع، على أساس أن جولة إضافيّة ستنجز ما تعثّر سابقاً. لكن تكرار الجولات أبقى السؤال عن حدود القوة مفتوحاً، وحوّل المسافة بين الوعود والنتائج إلى عبء على القيادة.

وفي أميركا، عاد ترامب إلى الرئاسة متوّجاً بفوز في التصويت الشعبي وأغلبية جمهورية في المجلسين، ضمن بيئة مؤسسيّة تعزّزها أكثرية محافظة في المحكمة العليا. واستند إلى كتلة صلبة، يتقدّمها المحافظون البيض والإنجيليون، رأت فيه زعيماً يستعيد مكانتها ويحقق تصورها عن أميركا. وبالمقابل، منحت التيارات اليهودية المتشدّدة في اليمين الديني والقومي نتنياهو قاعدة تتعامل مع مشروعه باعتباره مهمة تتجاوز إدارة الحكم، حتى تمكّن أثناء الحرب من محاصرة معارضيه وجلب أبرزهم، ومنهم غادي آيزنكوت، إلى حكومته. وفي الحالتين، ارتبط الحلم التاريخي بشخص الزعيم، وأصبح الاعتراض عليه داخل قاعدته أقرب إلى التشكيك بالمشروع كله، وسحب التفويض الممنوح سابقاً.



جاء ذلك في ما تواجه أميركا أزمة تحويل تفوّقها إلى قدرة مضمونة على فرض إرادتها، وتواجه "إسرائيل" حدود قدرتها على إخضاع محيطها بالقوة. ووعدت الزعامتان بتجاوز المأزق عبر الحسم والضغط. لذلك يحمل تعثر الحروب دلالة تتجاوز إخفاق عملية عسكرية؛ إنه يمتحن أهلية القيادة ووعدها المركزي ومشروعها التاريخي. وعندما تبقى قدرة الخصم على الرد قائمة، وترتفع التكلفة، يصبح المجتمع أمام حصيلة تختلف عما طُلب منه التصويت والثقة من أجله.

من هنا يكتسب تراجع معسكر نتنياهو إلى ٥٣ مقعداً معنى سحب التفويض السابق. لا تتطابق دوافع المصوّتين ضده، ولا تجمعهم رؤية واحدة لمستقبل الصراع، لكن النتيجة المشتركة جاءت تنهي الأكثريّة التي حمت المسار. وفي أميركا، يُختبر شعار «لا حروب جديدة» وشعار استعادة العظمة أمام الغلاء والاستنزاف والعجز عن إنهاء المواجهة. وإذا ترجمت الانتخابات الاستياء إلى خسارة جمهورية بائنة، فإنّها تقيد التفويض الذي أحاط بعودة ترامب، وتضع حصيلة حكمه تحت مساءلة سياسية أوسع.

ويتقدّم مجلس النواب في قياس هذا التحول الشعبي، لأن الانتخابات تشمل مقاعده الـ٤٣٥ كاملة، وتوزع المقاعد بين الولايات بحسب السكان. أما "الشيوخ"، فتتمثل فيه كل ولاية بعضوين، ويُجدّد نحو ثلث مقاعده، فتتأثر حصيلته بهوية الولايات التي يحين استحقاقها. ولذلك تحمل أكثرية ديمقراطية مريحة في النواب دلالة وطنية مهمة، حتى إذا بقي "الشيوخ" جمهورياً.

لا تقابل «الملكين» جبهة متجانسة تحمل مشروعاً بديلاً مكتملاً. فالحزب الديمقراطي عباءة واسعة تخفي تناقضات اقتصادية وسياسية، ويجمع أطرافها السعي إلى إضعاف ترامب. وفي "إسرائيل"، تتجاور تشكيلات وتحالفات معقدة تلتقي على إقصاء نتنياهو، وتختلف على الحكومة والعلاقة بالقوائم العربية. تستطيع هذه القوى سحب التفويض من القيادة القائمة قبل الاتفاق على اتجاه المرحلة المقبلة؛ وهذا يمنح قدرتها على الاعتراض وزناً أسرع من قدرتها على إنتاج بديل.

بعد الانتخابات، يصبح هذا التحول المجتمعي أساس تقدير فرص الحرب. فالنقاش لا يبدأ من حدود صلاحيات الرئيس الأميركي أو قدرة حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية، بل من تراجع استعداد المجتمع لمنح القيادة حرية تكرار الخيارات التي عاقبها. وتدخل قيادات الجيش والأمن المناخ الجديد بحافز أكبر للتدقيق في الأهداف والكلفة وفرص النجاح، والحذر من تسخير القوة لإنقاذ مستقبل شخصي. وقد تزداد رغبة الزعيم المأزوم في المغامرة، بينما تتراجع قدرة حججه على إقناع المؤسسات.

وتفتح النتائج أيضاً أزمات داخلية يصعب معها إبقاء التركيز على الخارج كما كان: موازنات وتشريعات وتحقيقات وتعيينات، يتوقف قسم منها على العلاقة بين أكثرية نيابية معارضة وصاحب القرار التنفيذي. وفي "إسرائيل"، تتداخل هذه المواجهات مع تشكيل الحكومة وإدارة الكنيست؛ وفي أميركا، يمكن أن تستنزف العامين المتبقيين من ولاية ترامب. هكذا تغيّر الانتخابات شروط الحكم، وتلزم القيادة بتوزيع اهتمامها وقوتها على جبهات داخلية متعددة. وما سحب التفويض أو تقييده إلا إعلان بأن الفشل السابق لم يعد يبرر منح فرصة مفتوحة لمزيد من الفشل، خصوصاً أن صعود كل ملك جاء في بيئة حدثت عن أزمة وجودية.

السعودية بين الارتهان للتحالفات الخارجية والتخبط في اليمن

- تكشف التطورات السياسية والعسكرية المرتبطة باليمن عن أزمة عميقة في النهج الذي تتبعه القيادة السعودية في التعامل مع محيطها الإقليمي، ولا سيما في مواجهة الشعب اليمني الذي يرفض الخضوع للإملاءات الخارجية أو التنازل عن قراره السيادي. فبدلاً من مراجعة السياسات التي أدت إلى إطالة أمد الصراع، والبحث عن حلول سياسية تضمن استقرار المنطقة، تبدو المواجهة وكأنها تحولت إلى اختبار لإرادة اليمنيين وقدرتهم على الصمود. والأكثر إثارة للجدل هو الحديث عن الاستعانة بالكيان الصهيوني في مواجهة اليمن، في وقت تتطلب فيه التحديات الإقليمية موقفاً عربياً مستقلاً يحفظ المصالح المشتركة، ولا يجعل أمن المنطقة رهينة للتحالفات المتناقضة. إن المشكلة الأساسية لا تكمن في اختلاف المواقف السياسية بين الدول، بل في تحويل هذا الاختلاف إلى صراع مفتوح، وإقحام أطراف خارجية معروفة بمواقفها العدائية تجاه المنطقة. ومن هنا، يصبح من الضروري طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة السياسة السعودية، وأولوياتها الحقيقية، ومدى انسجام تحركاتها مع المصالح العربية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باليمن وفلسطين .

اليمن ليس ساحة مفتوحة لفرض الإرادات السعودية

إن أحد أبرز أوجه الخلل في السياسة السعودية تجاه اليمن يتمثل في التعامل مع هذا البلد باعتباره ساحة يمكن إخضاعها بالقوة



أو تطويعها وفق الحسابات السياسية والأمنية للرياض. فاليمن ليس مجرد مساحة جغرافية على حدود المملكة، وليس شعبه مجموعة من الأفراد الذين يمكن إرغامهم على قبول خيارات لا يشاركون في صنعها. إنه بلد يمتلك تاريخاً طويلاً من الاستقلال والهوية السياسية والاجتماعية، وشعباً أثبت خلال سنوات الصراع أنه قادر على تحمل الأعباء الكبيرة دفاعاً عن قراره وموقفه الوطني.

لقد كان من المفترض أن تدرك القيادة السعودية أن الحلول العسكرية لا تصنع استقراراً دائماً، وأن الضغط المستمر لا يؤدي بالضرورة إلى الاستسلام، بل قد يضاعف حالة العداء ويجعل فرص التسوية أكثر صعوبة. فالأمن الحقيقي لا يتحقق بإضعاف الجيران أو إخضاعهم، وإنما ببناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن استمرار المقاربة التصادمية يضع الرياض أمام مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة، لأن الشعوب لا تنسى سنوات المعاناة، ولا تتعامل مع مستقبلها باعتباره ملفاً يمكن حسمه بقرار خارجي. وإذا كانت السعودية تريد استقرار حدودها، فعليها أن تدرك أن استقرار اليمن جزء لا يتجزأ من استقرارها، وأن احترام إرادة اليمنيين هو الطريق الأكثر عقلانية لتحقيق ذلك.

الاستعانة بالكيان الصهيوني تكشف مأزق الحسابات الإقليمية

تزداد خطورة المشهد عندما يصبح الحديث عن الاستعانة بالكيان الصهيوني في مواجهة اليمن جزءاً من الجدل السياسي والإعلامي. فالكيان الصهيوني قوة احتلال ترتبط سياساتها بتاريخ طويل من الاعتداءات على الفلسطينيين، وانتهاك حقوقهم، وتهديد أمن شعوب المنطقة. ولذلك فإن أي تقارب أمني أو عسكري معها ينبغي أن يخضع لمساءلة سياسية وأخلاقية جدية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمواجهة دولة عربية وشعب عربي.

إن التناقض هنا واضح: كيف يمكن رفع شعارات التضامن العربي والإسلامي، بينما يصبح الكيان الصهيوني طرفاً مقبولاً في ترتيبات تستهدف مواجهة طرف عربي آخر؟ وكيف يمكن إقناع الشعوب بأن الأولوية هي حماية الأمن العربي، إذا كانت بعض الخيارات السياسية تفتح الباب أمام توسيع الدور الصهيوني في المنطقة؟

لا يتعلق الأمر برفض أي نقاش دبلوماسي من حيث المبدأ، بل برفض تحويل الكيان الصهيوني إلى شريك أمني على حساب المصالح العربية وحقوق الشعب الفلسطيني. فالأمن لا يُبنى على ازدواجية المعايير، ولا يمكن تبرير التحالفات المتناقضة بمجرد اختلاف الخصوم.

الاتهامات الإعلامية لا تعوّض غياب الأدلة

إن أخطر ما يمكن أن تلجأ إليه أي دولة في أوقات التوتر هو استخدام الاتهامات الخطيرة دون تقديم أدلة واضحة ومستقلة للرأي العام. فعندما يتعلق الأمر بمكة المكرمة، فإن المسألة لا تحتمل التلاعب الإعلامي أو توظيف المشاعر الدينية في الصراعات السياسية والعسكرية. فمكة مكان مقدس لدى المسلمين جميعاً، وأمنها مسؤولية لا ينبغي تحويلها إلى مادة للمزايدات أو تبادل الاتهامات.

إن توجيه اتهامات تتعلق باستهداف الأماكن المقدسة هي محاولة سعودية فاشلة ، إن استخدام الرمزية الدينية في النزاعات السياسية يضر بمكانة المقدسات نفسها، ويهدد بتحويل المشاعر الدينية إلى أدوات تعبئة. وعلى السعودية، بحكم مسؤوليتها تجاه الحرمين الشريفين، أن تكون بعيدة عن أي توظيف سياسي أو إعلامي.

مراجعة السياسة السعودية ضرورة لحماية مستقبل المنطقة

إن استمرار النهج التصادمي في التعامل مع اليمن لن يحقق للسعودية الأمن الذي تبحث عنه، بل قد يفتح الباب أمام أزمات جديدة يصعب احتواؤها.لقد آن الأوان لأن تعيد الرياض تقييم أولوياتها الإقليمية، وأن تدرك أن بناء علاقات مستقرة مع جيرانها أكثر فائدة من توسيع دوائر الخصومة. فاليمن ليس التهديد الوحيد الذي تواجهه المنطقة، وهناك قضايا أكثر إلحاحاً تتطلب تنسيقاً عربياً حقيقياً، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومواجهة الاحتلال، وحماية أمن الشعوب واستقلال قراراتها.

كما أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق عبر توسيع التحالفات العسكرية أو البحث عن دعم قوى خارجية كلما ظهرت خلافات إقليمية. فهذه المقاربة قد تمنح بعض الأطراف مكاسب ظرفية، لكنها تخلق تبعيات سياسية وأمنية طويلة الأمد، وتضعف استقلال القرار العربي.

إن المسؤولية السياسية تقتضي الاعتراف بأخطاء الماضي، وفتح مسارات حوار جادة، ووقف كل ما من شأنه تأجيج الصراع. وعلى القيادة السعودية أن تختار بين استمرار سياسة المواجهة، بكل ما تحمله من مخاطر، وبين تبني سياسة الجوار المسؤول التي تحترم اليمن وتضمن مصالح جميع الأطراف. فالقوة الحقيقية ليست في فرض الإرادة، وإنما في امتلاك الحكمة الكافية لتجنب الحروب وصناعة السلام.

في نهاية المطاف، لا يمكن للمنطقة أن تتجه نحو الاستقرار ما دامت الحسابات السياسية الضيقة تتقدم على مصالح الشعوب، وما دامت الخلافات بين الدول تُدار بمنطق الضغط والتهديد والتحالفات المتناقضة. إن السياسة السعودية تجاه اليمن تحتاج إلى مراجعة جادة، لا إلى مزيد من التصعيد أو الخطابات التي تعمق حالة الاستقطاب. فالشعب اليمني ليس خصماً يمكن إلغاؤه من المعادلة، ولا يمكن بناء مستقبل المنطقة على افتراض أن إرادة الشعوب قابلة للكسر مهما طال الصراع.

أما الحديث عن الاستعانة بالكيان الصهيوني في مواجهة طرف عربي، فهو يفتح باباً واسعاً للتساؤل حول أولويات السياسة الإقليمية، وحول مدى احترام المصالح العربية والقضية الفلسطينية في حسابات التحالفات الأمنية. ولا يمكن تبرير مثل هذه الخيارات بمجرد وجود خلافات سياسية أو أمنية مع اليمن.

إن المطلوب من الرياض اليوم ليس البحث عن خصوم جدد، بل مراجعة خياراتها، وتقديم المصلحة على الحسابات الضيقة، والالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية. كما أن احترام المقدسات يتطلب الابتعاد عن توظيفها في النزاعات.إن مستقبل المنطقة لن تصنعه الضغوط الخارجية، ولن تحسمه التحالفات المؤقتة، وإنما تصنعه إرادة الشعوب وقدرة الدول على التعايش والاحترام المتبادل. وستظل الحكمة السياسية هي الطريق الوحيد لتجنب المزيد من الدماء، أما الإصرار على المواجهة فلن يورث المنطقة سوى مزيد من الانقسام وعدم الاستقرا.

الوقت